



البيان العام للمؤتمر الوطني الثاني لنقابة المحامين بالمغرب المنعقد بفاس يومي 13 و14 دجنبر 2019

انعقد بمدينة فاس، يومي 13 و 14 دجنبر 2019، المؤتمر الوطني الثاني لنقابة المحامين بالمغرب تحت شعار "من أجل تشريع مهني يضمن استقلالية المحاماة و حصانة الدفاع"

و قد افتتحت أشغال المؤتمر، في اليوم الأول، بالجلسة الافتتاحية التي تميزت بالحضور القوي لعدد من الإطارات المهنية و الحقوقية التي ساهمت، بكلماتها الافتتاحية، في إبراز التقاطع الواقع بين انشغالاتها و انشغالات نقابة المحامين بالمغرب في جل القضايا المهنية و الحقوقية المطروحة للنقاش.

كما عرفت الجلسة الافتتاحية فقرة خصصت لتكريم عدد من السادة الرؤساء السابقين لجمعية هيئات المحامين بالمغرب، وكذا عدد من السادة النقباء الأجلاء، وكانت فرصة لإظهار العرفان و الامتنان تجاههم لما قدموه من مجهودات وتضحيات دفاعا عن القضايا المهنية و الحقوقية.

ثم انعقدت الجلسة العامة الأولى المخصصة لتقديم التقريرين الأدبي و المالي و اللذين تمت المصادقة عليهما بعد مناقشة مستفيضة لمضامينهما، و هو ما تلاه تقديم المكتب التنفيذي لاستقالته و انتخاب أعضاء لجنة الرئاسة التي تولت تسيير أشغال المؤتمر.

أما اليوم الثاني فقد عرف احتضان مناقشات المؤتمرين للقضايا المطروحة على المؤتمر من خلال ثلاث ورشات و هي "ورشة الملف المطلبي" و "ورشة القانون المنظم للمهنة" و "ورشة التصور العام و القانون الأساسي للنقابة"

و تمخضت عن المناقشات القوية و العميقة، التي عرفتها أوراق المؤتمر، العديد من التوصيات تمت صياغتها من طرف لجان صياغة توصيات الأوراق و تلاوتها أثناء الجلسة العامة الثانية مما مكن المؤتمرين من إغنائها بالمناقشة العامة قبل إحالتها على لجنة البيان العام من أجل الصياغة النهائية.

و بناء على ذلك فإن المؤتمر الوطني الثاني لنقابة المحامين بالمغرب ينهي للمناضلات و المناضلين المنخرطين في النقابة، و لعموم المحاميات و المحامين و للرأي العام الوطني ما يلي:

1) على مستوى السياق الدولي:

إن المؤتمر العام لنقابة المحامين بالمغرب ينعقد في سياق عالمي يطبعه دخول النظام الرأسمالي المعولم في سياق أزمة بنيوية دائمة تؤدي إلى فرض سياسات اقتصادية تقشفية تقضي على ما تبقى من مكتسبات

اجتماعية انتزعت خلال مسار طويل من النضال الاجتماعي و تجعل الطبقات الفقيرة و المتوسطة هي من يدفع ثمن الأزمة و هو ما يكرس فوارق طبقية غير مسبوقه الفحش ويزيد من وتيرة الحروب و العنف المنتج لملايين الضحايا حفاظا على المصالح الجشعة للإمبرياليين ، كما تتابع النقابة بقلق و استنكار شديدين ، واقع النازحين و اللاجئين والمهاجرين عبر العالم جراء سياسة التحالف الامبريالي- الرجعي ، وما نتج عن ذلك من أوضاع لا إنسانية ومهينة.

إن الأزمة العالمية للرأسمالية المتوحشة تنتج شروط إعادة إحياء أكثر الأفكار رجعية و توجب مشاعر الكراهية و العنصرية و التمييز التي تسمح للتيارات اليمينية المتطرفة بتصدر المشهد السياسي حتى في الدول التي كانت إلى عهد قريب محصنة ضد هذه النزعات.

إن إدارة الاقتصاد العالمي وفق المنظور الذي يخدم مصالح الرأسمالية العالمية، تؤدي إلى الاستمرار في سياسات إنتاج تدمر الكوكب الأرضي و تحول دون إحداث التغييرات الجذرية اللازمة لتبني سياسات تحترم مقتضيات التنمية المستدامة.

إن أزمة النظام الاقتصادي العالمي تنتج، من جهة أخرى، نقيضها المقاوم و المتمثل في تصاعد وتيرة الحركات الجماهيرية الاحتجاجية و التي تتحول إلى قوة مادية قادرة على المضي إلى مستويات الأوضاع الثورية رغم ما تعرفه مساراتها من انقضاخ للثورات المضادة و تراجعات مرحلية، و هو ما يضع على عاتق التنظيمات

النقابية، و خاصة المهنية منها المرتبطة بهوم الشعوب، مسؤولية الاستعداد للعب أدوار طلائعية في الدفاع عن المطالب الديمقراطية و الاجتماعية للجماهير العريضة و التي تعتبر الشرط الجوهرى للدفاع عن المصالح المادية و المعنوية للفئات المهنية التي تمثلها تلك النقابات.

و أخيرا يسجل المؤتمر استمرار التحالف الإمبريالي و الصهيوني من أجل إقبار الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، ويدعو المؤتمر مكونات المقاومة الفلسطينية إلى إنهاء حالة الانقسام ومواصلة كافة أشكال المقاومة، كما يدين المؤتمر كل المحاولات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية في إطار ما يسمى بصفقة القرن .

كما يدعم المؤتمر كل الانتفاضات الشعبية لكافة الشعوب العربية من أجل تحقيق الحرية والكرامة و العدالة الاجتماعية، و يدين التدخل الأجنبي في المنطقة الذي يهدف إلى تقسيم الوطن العربي ، واستنزاف خيراته وإعاقة مسلسل البناء الديمقراطي.

2) على مستوى السياق الوطنى:

يسجل المؤتمر أن السياسيات العمومية التي تتبناها الدولة المغربية لا يمكن أن تفصل عن السياق العالمى و ارتباطات الاقتصاد الوطنى به و بالمؤسسات الدولية المتحكمة في إدارة الاقتصاد العالمى و الروابط العضوية التي تجمع بينها و بين الطبقات و الفئات الاجتماعية المستفيدة من تلك السياسات، و أنه لا يمكن للمحامين و باقى الفئات السوسيو-مهنية المتضررة من الانعكاسات السلبية لتلك السياسات على أوضاعها أن تفصل

نضالاتها عن نضالات باقي فئات الشعب المتضررة من سياسات التفجير و التنمية المعطوبة.

كما يسجل المؤتمر أن الهجمات الشرسة التي تشنها الدولة على بعض المكتسبات الديمقراطية و الحقوقية التي حملها دستور 2011، تحت ضغط حركة 20 فبراير، هو أمر طبيعي في سياق انحسار موجة النضال الجماهيري العارم و تحوله إلى أشكال متفرقة و مشتتة و فئوية، و هو الانحسار الذي لا تملك الطبقة الحاكمة خيارا آخر سوى استغلاله لتصريف أزمته و ضرب المكتسبات الديمقراطية و الحقوقية و الاجتماعية للشعب المغربي، مما يلقي على عاتق النقابات المهنية واجب تعبئة قواها استعدادا لجعل نضالاتها المهنية في قلب الصراع الاقتصادي و الاجتماعي و الحقوقي الذي يضع الجماهير العريضة من الشعب المغربي في مواجهة الأقلية المحتكرة للسلطة و الثروة، و عيا منها بأن المصالح المادية للفئات السوسيو- مهنية المشكلة للطبقة المتوسطة لا يمكن أن تتحصن إلا في إطار دولة ديمقراطية حديثة و سياسات عمومية اقتصادية و اجتماعية تخدم مصالح أغلبية فئات المجتمع المغربي.

كما يؤكد المؤتمر على أن أي نموذج تنموي منتظر لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا تجاوز المنظور التقني الصرف إلى استيعاب مجموع التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها ، مع فتح حوار عام مع جميع الفاعلين بهدف صياغة نموذج تنموي بشكل

تراكمي عبر ترسيخ البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وإدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات التنموية المعتمدة ضمن هذه المنظومة.

(3) على المستوى المهني:

إن المؤتمر يسجل، على غرار كل الإطارات التنظيمية و المهنية للمحامين، بأن السياق الحالي يتميز بوصول الأزمة المهنية إلى مستويات غير مسبوقه تنذر بخطر انهيار الأوضاع المادية لعموم المحامين و نفس مكانتهم الاجتماعية، و هو ما يحتم إحداث نقلة نوعية في طرق مقاربة القضايا و المشاكل المهنية للخروج بها من نفق التعاطي المناسباتي و التجزيئي، الخاضع لمنطق ردود الفعل الظرفية و الارتجالية، نحو أفق تصور شمولي للأسباب السياسية و الاقتصادية العميقة لتلك الأزمة، و هو ما يجعل من التنظيم النقابي المهني للمحامين ضرورة حيوية، مع التأكيد على الحاجة إلى توفير الشروط التنظيمية اللازمة لخلق ديناميكية نقابية دائمة و قادرة على وضع إستراتيجية نضالية و تفاوضية كفيلة بالتأثير على موازين القوة و إرغام صانعي السياسات العمومية على التراجع عن استهداف الحقوق و المصالح المادية و المعنوية للمحامين.

إن المؤتمر الوطني الثاني لنقابة المحامين بالمغرب، إذ يعبر عن وعيه للسياق الدولي و الوطني و المهني الذي ينعقد في ظله، فإن أشغال ورشاته، التي خصصت لتدارس مواضيع محدّدة تحظى بالأولوية على مستوى

الاهتمامات المهنية و التنظيمية للنقابة، قد أفرزت
التوصيات التالية:

أ) توصيات ورشة قانون المهنة:

يوصي المؤتمر باعتماد مشروع تعديل قانون
المهنة، المطروح كورقة في ورشة المؤتمر، وكافة
التعديلات المقترحة بشأنه، قصد الترافع من أجل قانون
تقدمي لمهنة المحاماة، على قاعدة المعايير الدولية
والإقليمية المؤطرة للمهنة، و بما يتلاءم مع روح دستور
2011 .

كما يوصي المؤتمر بضرورة الترافع و النضال من
أجل ما يلي:

- دسترة مهنة المحاماة.
- تعزيز وتوسيع مجال عمل المحامي و التنصيب على
الطابع الاحتكاري لمهامه.
- صياغة ديباجة لقانون المهنة تحيل على مرجعية
المبادئ الدولية لمهنة المحاماة، مع إعادة صياغة
التعريف التشريعي للمهنة و كذا قسم المحامي بما
ينسجم مع الاستقلالية الكاملة.
- تجريم عرقلة عمل المحامي.
- إعادة النظر، بشكل جذري، في مسطرة التأديب بما
يتلاءم مع حق المحامي في مسطرة تأديبية عادلة.
- الفصل بين سلطة التأديب و سلطة المتابعة.
- تأسيس المجلس الوطني للهيئات بالصيغة التي تحافظ
على استقلالية المهنة.

- استئناف قرارات مجالس الهيئات أمام المجلس الوطني للهيئات.
- استبعاد النيابة العامة من التدخل في كل ما يتعلق بالمهنة.
- إعادة صياغة المادة 3 قصد تحديد مفهوم الأعراف و التقاليد.
- إخراج مدونة مضبوطة للسلوك المهني تكون هي المرجع في التحديد الدقيق لمجال أعمال الأعراف و التقاليد.
- تحديد و ضبط أشكال الممارسة المهنية و خاصة وضعية المحامي المساعد و المحامي بأجر و المحامي بالمقولة و غيرها من الصيغ المستحدثة بما يحفظ كرامة و استقلالية المحامي.
- إقرار وتعزيز حصانة الدفاع، وعدم مساءلة المحامي زجريا عما قد ينسب له نتيجة قيامه بعمل يتفق مع واجبات و معايير و آداب المهنة.
- تمتيع الجمعية العمومية بالسلطة التقريرية في مجالات محدّدة تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- الرفع من عدد أعضاء مجالس الهيئات.
- تفعيل مبدأ المناصفة في التمثيلية داخل أجهزة الهيئة.
- التنصيص على مبدأ الشفافية في تدبير مالية الهيئات و إخضاعها لآليات الرقابة المالية.

(ب) توصيات ورشة الملف المطلبي:

يوصي المؤتمر باعتبار ورقة الملف المطلبي المعروضة عليه أرضية لصياغة ملف مطلبي مبوب في

محاور أساسية كبرى حسب أهمية و أولوية و راهنية المطالب و تضمين التفاصيل الجزئية لكل مطلب في المذكرات الترافعية.

كما يوصي المؤتمر بضرورة الترافع و النضال من أجل ما يلي:

- إلغاء كل المقتضيات القانونية التي تمس بالمكتسبات المهنية أو تضيق من مجال عمل المحامين.
- التخفيض من الرسوم القضائية إلى الحدود الدنيا التي لا تعرقل ولوج المواطنين للعدالة.
- إقرار نظام ضريبي عادل و مبسط يراعي خصوصيات المهنة و يتضمن تحفيزات ضريبية للمحامين المبتدئين والشركات المدنية المهنية للمحامين.
- التمسك بمكسب التغطية الصحية الخاصة بالمحامين و ضرورة مساهمة الدولة في توفير حماية اجتماعية شاملة للمحامين.
- ملاءمة جلّ التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية و خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ضرورة تسطير برنامج ترافعي و نضالي بأفق زمني محدّد و بآليات تتبع و تفعيل مضبوطة.

ت) توصيات ورشة التصور العام و القانون الأساسي:

- يوصي المؤتمر بما يلي:
- ضرورة إعداد تعديل للقانون الأساسي و النظام الداخلي لنقابة المحامين بالمغرب، بما يضمن معالجة

كل النواقص المعيقة لعمل التنظيم النقابي، و إقرارهما في أفق زمني لا يتجاوز السنة.

- ضرورة اشتغال المجلس الوطني على تهيئ تصور عام للقضايا المهنية يقطع مع المقاربات التجزئية و السطحية و يوفر مرجعا تحليليا شموليا يضعها في قلب التقاطعات المصلحية و الحقوقية لباقي الفئات المهنية و المجتمعية المتضررة من السياسات العمومية للدولة، دفاعا عن أسس و مبادئ المجتمع الديمقراطي الحداثي و دولة الحق و القانون و المؤسسات و مبادئ العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية.

- إعداد و تفعيل برنامج تكويني في أدبيات و آليات العمل النقابي المهني لفائدة المنخرطين و أعضاء أجهزة و هيكل النقابة.

- إلزام المجلس الوطني و المكتب التنفيذي بتشكيل لجنة دائمة للتنسيق توفر الأداة التنظيمية لخلق دينامية نقابية مستمرة على مستوى كل جهاز، و ذلك بالاشتغال على إعداد و تهيئ القضايا و الملفات المطروحة على جدول أعمال دورات المجلس الوطني.

و في الختام، يذكر المؤتمر بأن نقابة المحامين بالمغرب تضع يدها في يد كل الأطارات التنظيمية والمهنية للمحامين المدافعة عن مصالحهم المادية و المعنوية و عن المكانة الاعتبارية لمهنة المحاماة، و تقف إلى جانب الأطارات المهنية التي تدافع عن المصالح المشروعة لكافة الفئات المهنية، وتشدّ من عضد كل الأطارات

الحقوقية المؤمنة بمبادئ المجتمع الديمقراطي و قيم
حقوق الإنسان في شموليتها و كونيتها، وذلك في أفق بناء
مشروع مجتمعي ديمقراطي وحدائي يصون كرامة
وحقوق الإنسان، ويتسع لكل الآراء ، تجسيدا لمغرب
منفتح ومتعدد ومتنوع ومستوعب للجميع.